الأمم المتحدة

A/HRC/49/53

الجمعية العامة

Distr.: General
12 January 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة: بيئة غير سامة

تقرير المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة

موجز

في هذا التقرير، يقوم المقرر الخاص المعني بمسألة التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالتمتع ببيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، ديفيد ر. بويد – بالتعاون مع المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً، ماركوس أوريانا – بتحديد البيئة غير السامة باعتبارها عنصراً من العناصر الموضوعية للحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة. ويصف المقرر الخاص التسمم المستمر للبشر وللكوكب، الذي يسبب حالات من الظلم البيئي وينشئ "مناطق التضحية"، وهي مناطق شديدة التلوث حيث تتحمل فئات ضعيفة ومهمشة عبئا غير متناسب فيما يتعلق بالصحة وحقوق الإنسان والعواقب البيئية الناجمة عن التعرض للتلوث وللمواد الخطرة. ويسلط المقرر الخاص الضوء على التزامات الدولة ومسؤوليات المؤسسات التجارية والممارسات الجيدة فيما يتعلق بضمان بيئة غير سامة من خلال منع التلوث والقضاء على استخدام المواد السامة وإصلاح المواقع الملوَّثة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2021، سُجِّلت نقطة تحول في تطور حقوق الإنسان، حيث اعتمد مجلس حقوق الإنسان قراراً تاريخياً يعترف فيه لأول مرة على المستوى العالمي بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة (القرار 13/48). ومع أن هذا الحق حق معترف به مسبقاً في قوانين أكثر من 80 في المائة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة[1]، ينبغي أن يكون القرار الجديد حافزاً للاعتراف العالمي بهذا الحق في الدساتير والتشريعات والمعاهدات الإقليمية لحقوق الإنسان، وكذلك للإسراع في اتخاذ إجراءات من أجل معالجة الأزمة البيئية العالمية.

2- ومثلما يبيّن هذا التقرير، يعاني العالم من حالات ظلم بيئي غير معقولة، بما في ذلك "مناطق التضحية"، حيث تتعرض مجتمعات محلية لمستويات شديدة من التلوث والتلويث السام. وكما صرح أحد سكان منطقة التضحية كوينتيرو - بوشونكافي في شيلي: "إنهم يعطوننا حياة سيئة، ويضحون بنا كل يوم، ويقتلوننا ببطء بالسرطان، والمرض، وما إلى ذلك." ولا بد من إجراءات تنظيف عاجلة من أجل حماية صحة الناس وحقوق الإنسان في هذه الأماكن الخطرة للغاية. وسوف يتطلب استخدام نهج قائمة على الحقوق لإزالة السموم من أجساد الناس ومن الكوكب تغييرات نظمية وتحويلية في القانون البيئي. ويجب على الدول والمؤسسات التجارية أن تسعى بقوة إلى استئصال التلوث والقضاء على المواد السامة، بدلاً من مجرد محاولة التقليل من التعرض لهذه المخاطر إلى أدنى حد وخفضه والتخفيف منه. ويجب أن تكون الوقاية والحيطة وعدم التمييز المبادئ الأساسية في صنع السياسات البيئية.

3- وهذا التقرير المتعلق بالحق في بيئة غير سامة حيث يمكن للناس أن يعيشوا ويعملوا ويدرسوا ويلعبوا بأمان هو التقرير السادس في سلسلة من التقارير المواضيعية التي تتناول العناصر الموضوعية للحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، بما في ذلك الهواء النظيف[2]، والمناخ الآمن[3]، والنظم الإيكولوجية الصحية والتنوع البيولوجي[4]، والمياه المأمونة والكافية[5]، والغذاء الصحي والمستدام[6].

4- وأُعد هذا التقرير بالتعاون مع المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً. وقد عُمِّمت دعوة من أجل تقديم مساهمات في التقرير في كانون الثاني/يناير 2021. ووردت مساهمات من أذربيجان، والأرجنتين، والبرازيل، وبولندا، وتوغو، والجبل الأسود، وجزر مارشال، والسلفادور، وسنغافورة، وسويسرا، وشيلي، وغواتيمالا، وفنلندا، وقطر، وكمبوديا، وكوت ديفوار، وكوستاريكا، ومالطة، والمكسيك، وموريشيوس، والنمسا، والنيجر، واليونان، ومن شباب وشعوب أصلية وطلاب وأكاديميين ومن المجتمع المدني ومؤسسات حقوق الإنسان[7].

(1) A/HRC/43/53، الفقرة 13.

(2) A/HRC/40/55.

(3) A/74/161.

(4) A/75/161.

(5) A/HRC/46/28.

(6) A/76/179.

(7) انظر https://www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/ToxicFree.aspx.

ثانياً- انتشار التلوث والتلويث السام للإنسان والكوكب

5- في حين تتصدر حالة الطوارئ المناخية وأزمة التنوع البيولوجي العالمية وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) عناوين الصحف، لا تزال الخسائر المدمرة التي تلحق بالصحة وحقوق الإنسان وسلامة النظام الإيكولوجي جراء التلوث والمواد الخطرة موضع تجاهل كبير. وحتى الآن، يتسبب التلوث والمواد السامة في حدوث ما لا يقل عن تسعة ملايين وفاة مبكرة، أي ضعف عدد الوفيات الناجمة عن جائحة كوفيد-19 خلال الثمانية عشر شهراً الأولى من تفشي الجائحة. وتتعلق وفاة واحدة من كل ست وفيات في العالم بأمراض ناتجة عن التلوث، أي ثلاث مرات أكثر من الوفيات الناجمة عن الإيدز والملاريا والسل مجتمعة و15 مرة أكثر من جميع الحروب وعمليات القتل وأشكال العنف الأخرى[8]. ويشكل تلوث الهواء أكبر مساهم بيئي في الوفيات المبكرة، حيث يتسبب في حدوث ما يقدر بنحو سبعة ملايين من هذه الوفيات سنوياً[9]. وتتحمل البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل القسط الأكبر من الأمراض المرتبطة بالتلوث، بتسجيلها حوالي 92 في المائة من الوفيات المرتبطة بالتلوث[10]. ويتوفى أكثر من 000 750 عامل سنوياً بسبب التعرض لمواد سامة في العمل، بما في ذلك الجسيمات الدقيقة العالقة والأسبستوس والزرنيخ وعادم الديزل[11].

6- ويزداد تسمم كوكب الأرض حدة. وبينما حُظر عدد قليل من المواد السامة أو يجري التخلص التدريجي منها، فإن عمليات إنتاج المواد الكيميائية الخطرة واستخدامها وتصريفها بوجه عام لا تزال في تزايد سريع. وتُطلق مئات الملايين من الأطنان من المواد السامة في الهواء والماء والتربة سنوياً. وقد تضاعف إنتاج المواد الكيميائية بين عامي 2000 و2017، ومن المتوقع أن يتضاعف مرة أخرى بحلول عام 2030 وأن يزداد ثلاث مرات بحلول عام 2050، مع تسجيل معظم هذه الزيادة في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[12]. ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ستكون نتيجة هذه الزيادة تزايد التعرض للتلوث وتفاقم الآثار الصحية والبيئية ما لم تُتَّخذ إجراءات تعاونية طموحة وعاجلة وعالمية من قبل جميع أصحاب المصلحة وفي جميع البلدان[13].

7- ويكافح العالم من أجل التصدي لتهديدات كيميائية قديمة وجديدة في آن واحد. وعلى سبيل المثال، لا يزال الرصاص يُستخدم على نطاق واسع رغم المعرفة الطويلة الأمد بسُمّيته وعواقبه المدمرة على النمو العصبي للأطفال. ويتسبب الرصاص في حدوث قرابة مليون حالة وفاة سنوياً، فضلاً عما يلحقه من أضرار جسيمة بصحة ملايين الأطفال لا يمكن جبرها.

8- وتشمل القضايا الناشئة المثيرة للقلق المواد البيرفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية، والمواد المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، ومبيدات الآفات نيونيكوتينويد، والهيدروكربونات العطرية المتعددة الحلقات، والمخلفات الصيدلانية، والجسيمات النانوية. والمواد

(8) انظر Philip J. Landrigan and others, "The *Lancet* Commission on pollution and health", *The Lancet*, vol. 391, No. 10119 (شباط/فبراير 2018).

(9) المرجع نفسه، و https://www.who.int/health-topics/air-pollution#tab=tab_1.

(10) المرجع نفسه، و UNEP/EA.4/3.

(11) انظر https://www.who.int/publications/i/item/9789240034945.

(12) انظر United Nations Environment Programme (UNEP), *Global Chemicals Outlook II: From Legacies to Innovative Solutions – Implementing the 2030 Agenda for Sustainable Development* (Nairobi, 2019).

(13) المرجع نفسه.

البيرفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية هي مجموعة من آلاف المواد الكيميائية المستخدمة على نطاق واسع في التطبيقات الصناعية والاستهلاكية، مثل رغاوي مكافحة الحرائق والطلاءات الصادة للماء والشحوم التي توضع على المنسوجات والورق وأواني الطهي. وتُعرف هذه المواد باسم "المواد الكيميائية للأبد" بسبب ثباتها في البيئة، كما أنها سامة ومتراكمة بيولوجيا، وتتراكم في أنسجة الكائنات الحية وتزداد بتركيز أعلى في السلسلة الغذائية. ولدى كل شخص تقريباً في الدول الصناعية مواد بيرفلوروألكيلية وبوليفلوروألكيلية في جسمه. ويرتبط التعرض لهذه المواد بإصابة الكبد وارتفاع ضغط الدم وانخفاض الاستجابة المناعية وانخفاض الخصوبة وانخفاض وزن المواليد وسرطان الخصية والكلى. وفي الاتحاد الأوروبي، تتراوح تكاليف الصحة المتصلة بالمواد البيرفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية ما بين 52 و84 بليون يورو سنوياً، بينما تتراوح تكاليف معالجة المياه والتربة الملوثة واستصلاحهما ما بين 10 و170 بليون يورو[14].

9- وينتج عن استخراج ومعالجة وتوزيع واحتراق أنواع الوقود الأحفوري – الفحم والنفط والغاز الطبيعي– كميات هائلة من التلوث والمواد الكيميائية السامة. وتشكل أنواع الوقود الأحفوري أيضاً المادة الأولية للصناعات البتروكيميائية والبلاستيكية الملوِّثة للغاية. وتلوِّث الزراعة الصناعية الهواء والماء والتربة والسلسلة الغذائية بمبيدات الآفات الخطرة ومبيدات الأعشاب والأسمدة الاصطناعية والأدوية[15]. أما الصناعات الأخرى التي تنتج كميات ضخمة من التلوث والمواد السامة فهي التعدين والصهر والتصنيع والمنسوجات والبناء والنقل. وتؤدي الإدارة غير الآمنة للنفايات، بما في ذلك الإلقاء والحرق في الهواء الطلق والمعالجة غير النظامية للنفايات الإلكترونية وبطاريات الرصاص الحمضية والبلاستيك، إلى تعريض مئات الملايين من الأشخاص في بلدان الجنوب لكوكتيلات كيميائية، بما فيها مثبطات اللهب المبرومة، والفثالات، والديوكسينات، والفلزات الثقيلة، والهيدروكربونات العطرية المتعددة الحلقات، وبيسفينول – أ.

10- ويمكن أن يكون للحوادث الكيميائية أثر كارثي على الصحة وحقوق الإنسان والبيئة. ومن الأمثلة المعروفة على ذلك تعرض أكثر من نصف مليون شخص في بوبال بالهند في عام 1984 لغاز أيسوسيانات المثيل المنبعث من مصنع لمبيدات الآفات تابع لشركة يونيون كارباید، مما تسبب في وفاة آلاف الأشخاص. وتسفر الحوادث في مواقع التعدين أيضاً عن إطلاق كميات هائلة من المواد السامة، ويظهر ذلك انهيار بركة نفايات الخام في ماريانا وبرومادينيو في البرازيل (في عامي 2015 و2019 على التوالي) وكارثة بايا ماري في رومانيا (2000). وقد ازداد الاهتمام بانفجارات المستودعات المحتوية على مواد سامة بعد الكارثين اللتين وقعتا في بيروت (2020) وفي تيانجين بالصين (2015).

11- وتنتشر الملوثات السامة في كل مكان اليوم، من أعلى قمم جبال الهيمالايا إلى أعماق خندق ماريانا. ويتعرض الناس للمواد السامة من خلال التنفس والأكل والشرب ومن خلال ملامسة الجلد وعن طريق الحبل السري للجنين. وتكشف دراسات الرصد الأحيائي عن بقايا مبيدات الآفات، والفثالات، ومثبطات اللهب، والمواد البيرفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية، والفلزات الثقيلة، والجسيمات البلاستيكية الدقيقة في أجسامنا. ويمكن العثور على المواد السامة حتى عند الرضع حديثي الولادة[16].

12- ويزيد التعرض للمواد السامة من مخاطر الوفاة المبكرة، والتسمم الحاد، والسرطان، وأمراض القلب، والسكتة الدماغية، وأمراض الجهاز التنفسي، والآثار الضارة على جهاز المناعة والغدد الصماء والجهاز التناسلي، والعيوب الخلقية، والتأثيرات السلبية مدى الحياة على نمو الجهاز العصبي. ويُعزى ربع

(14) انظر Nordic Council of Ministers, *The Cost of Inaction: A Socioeconomic Analysis of Environmental and Health Impacts Linked to Exposure to PFAS* (Copenhagen, 2019).

(15) انظر A/76/179.

(16) انظر A/HRC/33/41.

العبء العالمي الإجمالي للمرض إلى عوامل الخطر البيئية التي يمكن الوقاية منها، والتي تتعلق الغالبية العظمى منها بالتعرض للتلوث والمواد السامة[17].

13- ومن المهم إبراز الروابط بين المواد السامة والجانبين الآخرين للأزمة البيئية الثلاثية في العالم (حالة الطوارئ المناخية وتدهور التنوع البيولوجي). وتؤدي الصناعة الكيميائية إلى تفاقم حالة الطوارئ المناخية من خلال استهلاكها أكثر من 10 في المائة من الوقود الأحفوري المنتج على مستوى العالم وإطلاقها ما يقدر بنحو 3,3 بلايين طن من انبعاثات غازات الدفيئة سنوياً. ويساهم الاحترار العالمي في إطلاق وإعادة تعبئة الملوثات الخطرة الآتية من ذوبان الأنهار الجليدية وذوبان الأرض الدائمة التجمُّد[18]. ويشكل التلوث والمواد السامة أيضاً أحد الدوافع الرئيسية الخمسة للتدهور الكارثي للتنوع البيولوجي، لما لهما من تأثيرات سلبية بشكل خاص على الملقحات والحشرات والمياه العذبة والنظم الإيكولوجية البحرية (بما في ذلك الشعاب المرجانية) وتجمعات الطيور[19].

14- وفي القمة العالمية للتنمية المستدامة في عام 2002، التزمت الدول بالتقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات على صحة الإنسان والبيئة بحلول عام 2020. وقد وجَّه هذا التعهد الهدف العام للنهج الاستراتيجي الخاص بالإدارة الدولية للمواد الكيميائية، المعتمد في عام 2006. ومع ذلك، من الواضح أن الهدف لم يتحقق[20]. ويوفر إطار ما بعد عام 2020 بشأن المواد الكيميائية والنفايات فرصة لإعادة التفكير في الهدف العالمي، لأن هدف التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة يعني أن الناس سيظلون متضررين بسبب تعرضهم للتلوث والمواد الكيميائية والنفايات السامة. ويتطلب الحق في بيئة غير سامة، بدلاً من ذلك، التركيز على الوقاية من التعرض للتلوث والمواد السامة.

15- وتتناول مجموعة كبيرة من أحكام القانون الدولي التلوث والمواد السامة، بما فيها الصكوك التالية:

(أ) اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن رمي النفايات ومواد أخرى فيها؛

(ب) الاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام 1973، في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام 1978 المتعلق بها؛

(ج) بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون؛

(د) اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود؛

(هـ) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن المواد الكيميائية، 1990 (رقم 170)؛

(و) اتفاقية منظمة العمل الدولية بشأن منع الحوادث الصناعية الكبرى، 1993 (رقم 174)؛

(ز) اتفاقية روتردام المتعلقة بتطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية؛

(ح) اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة؛

(17) انظر Annette Prüss-Ustün and others, *Preventing Disease through Healthy Environments: A Global Assessment of the Burden of Disease from Environmental Risks* (Geneva, World Health Organization, 2016).

(18) انظر UNEP, *Global Chemicals Outlook II*.

(19) انظر Intergovernmental Science-Policy Platform on Biodiversity and Ecosystem Services, *Global Assessment Report on Biodiversity and Ecosystem Services: Summary for Policymakers* (Bonn, 2019).

(20) انظر UNEP, *Global Chemicals Outlook II*.

(ط) اللوائح الصحية الدولية (2005)؛

(ي) اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق.

16- وتتناول أيضاً عدة صكوك طوعية اعتمدتها منظمات دولية التلوث والمواد الكيميائية السامة. وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك دلائل منظمة الصحة العالمية لنوعية الهواء، ومدونة السلوك الدولية الخاصة بإدارة مبيدات الآفات، والنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

17- ويقوض فعالية هذه الصكوك العديدُ من الثغرات ونقاط الضعف الكبيرة، بما في ذلك عدم إشارة أي منها إلى حقوق الإنسان، وعدم إخضاع الغالبية العظمى من المواد السامة للمراقبة، وقلة عدد الدول التي تفي بجميع التزاماتها. وعلى سبيل المثال، تقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن ما بين 000 20 و000 100 مادة كيميائية موجودة لم تخضع للتقييم بشكل كافٍ لتحديد مخاطرها نظراً لوجود ثغرات في المعلومات[21]. وقد نفَّذ أقل من نصف الدول النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، وقام عدد أقل من الدول بتجميع ونشر البيانات المتعلقة بإطلاق ونقل الملوثات. ولا تفي أطراف عديدة في اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير[22].

18- وفي حين أن لدى معظم الدول قوانين وسياسات تهدف إلى حماية صحة الإنسان وصحة النظام الإيكولوجي من المواد السامة، فإن التركيز ينصب على التقليل من هذه المواد، وليس على القضاء عليها. ولا تزال هناك ثغرات عديدة، وغالباً ما تفتقر المؤسسات إلى الخبرة والموارد لأداء واجباتها. وتبقى القوانين والسياسات وإجراءات التنفيذ والإنفاذ غير متسقة إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم. وتتراوح المستويات المسموح بها من الكبريت في وقود الديزل ما بين أقل من 10 أجزاء في المليون في بعض الدول المرتفعة الدخل وأكثر من 000 10 جزء في المليون في بعض الدول المنخفضة الدخل مما يعني أن الوقود يمكن أن يكون أوسخ ألف مرة في هذه الدول الأخيرة. ولا تزال معظم البلدان تفتقر إلى حدود ملزمة قانوناً لكمية الرصاص في مواد الطلاء، وحتى في حال وجود حدود فإنها تتراوح ما بين 90 و000 20 جزء في المليون[23].

19- وتمثل الوقاية من التعرض للمواد السامة أمراً أساسياً لتحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالصحة (الهدف 3) والمياه النظيفة (الهدف 6) والاستهلاك والإنتاج المستدامين (الهدف 12). وتشمل الغايات الرئيسية الغاية 3-9، بشأن الحد بدرجة كبيرة من عدد الوفيات والأمراض الناجمة عن التعرض للمواد الكيميائية الخطرة والتلوث؛ والغاية 6-3، بشأن تحسين نوعية المياه عن طريق الحد من التلوث ووقف إلقاء المواد الكيميائية وتقليل تسرّبها إلى أدنى حد؛ والغاية 12-4 بشأن تحقيق الإدارة السليمة بيئياً للمواد الكيميائية وجميع النفايات طوال دورة عمرها والحد بدرجة كبيرة من إطلاقها في الهواء والماء والتربة. ولا بد من إدارة المواد الكيميائية والنفايات على نحو فعال لتحقيق أهداف عديدة أخرى من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الأهداف المتعلقة بالتنوع البيولوجي والعمل المناخي والطاقة النظيفة.

20- وعموماً، فقد أُحرز التقدم في مجالات معينة، لكن هدف حماية جميع البشر والنظم الإيكولوجية من الآثار الضارة للمواد الكيميائية لم يتحقق[24]. فالدول ليست على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المذكورة أعلاه. وتصل التكاليف المرتبطة بالتلوث والمواد الكيميائية السامة إلى تريليونات الدولارات سنوياً.

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

(23) انظر UNEP, "Update on the global status of legal limits on lead in paint"، أيلول/سبتمبر 2019.

(24) انظر UNEP, *Global Chemicals Outlook II*.

ثالثاً- الظلم البيئي ومناطق التضحية

ألف- الظلم البيئي

21- بينما يتعرض جميع البشر للتلوث والمواد الكيميائية السامة، هناك أدلة دامغة على أن عبء التلوث يقع بشكل غير متناسب على عاتق الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية التي تعاني مسبقاً من الفقر والتمييز والتهميش النظمي. والفئات المعرضة مبدئياً للتلوث هي النساء والأطفال والأقليات والمهاجرون والشعوب الأصلية وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية وثقافية وبيولوجية متنوعة. ويكون العمال، لا سيما في الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل، عرضة للخطر بسبب التعرض المرتفع للتلوث في العمل، وظروف العمل السيئة، والمعرفة المحدودة بالمخاطر الكيميائية، وانعدام إمكانية الحصول على الرعاية الصحية. ويعمل ملايين الأطفال في قطاعات يحتمل أن تكون خطرة بما في ذلك الزراعة والتعدين والدباغة. وقد تحتوي مساكن ذوي الدخل المنخفض على الأسبستوس والرصاص والفورمالديهايد ومواد سامة أخرى.

22- وإن الظاهرة المثيرة للقلق المتمثلة في تأثر المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة بالتلوث بصورة أكبر هي شكل من أشكال الظلم البيئي. ويُعزى الظلم البيئي المتصل بالتلوث وإنتاج المواد السامة، وتصديرها، واستخدامها، وتصريفها، إلى العنصرية والتمييز والاستعمار والسيطرة الذكورية والإفلات من العقاب والأنظمة السياسية التي تتجاهل حقوق الإنسان بشكل منهجي[25].

23- وتوجد المواقع الملوَّثة عادة في المجتمعات المحرومة. وتشير التقديرات إلى وجود 2,8 ملايين موقع ملوث في أوروبا[26]، بينما حددت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 000 1 موقع ذي أولوية وطنية يحتاج إلى الإصلاح، من بين مئات الآلاف من المواقع الملوثة. وفي البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، يجري إنشاء مواقع جديدة ملوَّثة عن طريق التصنيع (على سبيل المثال، محطات الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري) والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية (على سبيل المثال، تعدين الذهب الحرفي الضيق النطاق). وفي العديد من الدول، تتأخر عمليات التنظيف والإصلاح بسبب نقص الأموال المتاحة لذلك.

24- والعديد من أشكال الظلم البيئي هي أشكال عابرة للحدود الوطنية، حيث يؤدي الاستهلاك في دول غنية إلى آثار خطيرة على الصحة والنظم الإيكولوجية وحقوق الإنسان في دول أخرى. وما زالت الدول المرتفعة الدخل تصدر بشكل غير مسؤول المواد الخطرة مثل مبيدات الآفات[27]، والنفايات البلاستيكية[28]، والنفايات الإلكترونية، والزيوت المستعملة، والمركبات المهملة، مع ما يقترن بها من مخاطر صحية وبيئية، إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، مستغلة ما لدى تلك البلدان في أغلب الأحيان من لوائح أضعف وإنفاذ محدود[29]. وقد خططت المؤسسات التجارية في الاتحاد الأوروبي لتصدير أكثر من 81 ألف طن من مبيدات الآفات المحظورة في عام 2018[30]. ويحدث ما يقرب

(25) انظر A/75/290.

(26) انظر European Court of Auditors, *The Polluter Pays Principle: Inconsistent Application across EU Environmental Policies and Actions* (Luxembourg, 2021).

(27) انظر A/HRC/34/48.

(28) انظر A/76/207 .

(29) المساهمتان المقدمتان من كوت ديفوار وكوستاريكا.

(30) انظر Swagata Sarkar and others, *The Use of Pesticides in Developing Countries and Their Impact on Health and the Right to Food* (Brussels, European Union, 2021).

من 80 في المائة من عمليات تكسير السفن على شواطئ باكستان وبنغلاديش والهند، مما يعرض العمال غير المحميين للمواد الكيميائية السامة[31]. وفي بعض البلدان، يُعالج ما يصل إلى 95 في المائة من النفايات الإلكترونية بشكل غير نظامي على أيدي عمال غير مدربين يفتقرون إلى المعدات المناسبة، مما يؤدي إلى إطلاق كميات كبيرة من الفلزات الثقيلة، والمركبات الثنائية الفينيل المتعددة الكلور، ومثبطات اللهب المبرومة، والهيدروكربونات العطرية المتعددة الحلقات، والديوكسينات[32].

25- وهناك احتمال أقل بأن تتمتع المجتمعات الفقيرة والضعيفة والمهمشة بإمكانية الوصول إلى المعلومات البيئية أو المشاركة في صنع القرارات المتعلقة بالبيئة أو الوصول إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة عندما تتعرض حقوقهم للخطر أو تُنتهك بسبب التلوث والمواد الكيميائية السامة. وفي حين أن الاتفاقية الخاصة بإتاحة فرص الحصول على المعلومات عن البيئة ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات بشأنها والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بها (اتفاقية آرهوس) والاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (اتفاق إسكاسو) يركزان على تصحيح حالات الظلم هذه وضمان تمتع كل فرد بحقه في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، يبقى عدد الأطراف في هاتين المعاهدتين أقل من 60 دولة ولا تزال تحديات تنفيذهما مستمرة.

باء- مناطق التضحية

26- تعاني بعض المجتمعات المحلية من الظلم البيئي لأن التعرض للتلوث والمواد السامة يكون شديداً للغاية في المناطق التي تعيش فيها بحيث تُوصف هذه المناطق بأنها "مناطق التضحية"[33]. وقد نشأت هذه العبارة في حقبة الحرب الباردة، عندما استُخدمت لوصف المناطق التي أصبحت غير صالحة للسكن بسبب التجارب النووية التي أجرتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والتي تسببت في مستويات عالية ودائمة من الإشعاع.

27- واليوم، يمكن فهم منطقة التضحية على أنها مكان يعاني فيه السكان من عواقب وخيمة على الصحة البدنية والعقلية ومن انتهاكات حقوق الإنسان نتيجة العيش في مناطق تلوث ساخنة ومناطق شديدة التلوث. وتؤدي أزمة المناخ إلى نشأة فئة جديدة من مناطق التضحية نتيجة انبعاثات غازات الدفيئة بلا هوادة، حيث تغيرت مناطق مجتمعات محلية، وما زالت تتغير، إلى مناطق غير صالحة للسكن بسبب الظواهر الجوية الشديدة أو الكوارث البطيئة الحدوث، بما في ذلك الجفاف وارتفاع مستويات سطح البحر.

28- وغالباً ما تكون أكثر المرافق خطورة وأشدها تلوثاً، بما فيها المناجم المفتوحة، والمصاهر، ومصافي النفط، والمصانع الكيميائية، ومحطات الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري، وحقول النفط والغاز، ومصانع الصلب، ومقالب النفايات المنزلية، ومحارق النفايات الخطرة، فضلاً عن تجمعات هذه المرافق، على مقربة من المجتمعات المحلية الفقيرة والمهمشة. وتُعرَّض الصحة ونوعية الحياة ومجموعة واسعة من حقوق الإنسان للخطر من أجل تحقيق "النمو" أو "التقدم" أو "التنمية" في ظاهر الأمر، لكن ذلك يكون من أجل خدمة مصالح خاصة في الواقع. ويستفيد المساهمون في الشركات الملوِّثة من الأرباح المرتفعة، بينما يستفيد المستهلكون من الطاقة والسلع المنخفضة التكلفة. وتُستخدم إطالة أمد وظائف العمال في الصناعات الملوثة كشكل من أشكال الابتزاز الاقتصادي لتأخير الانتقال إلى مستقبل مستدام، في الوقت الذي تُستبعد فيه إمكانات الوظائف الخضراء بدون مبرر.

(31) انظر A/HRC/12/26.

(32) انظر UNEP, *Global Chemicals Outlook II*.

(33) انظر Steve Lerner, *Sacrifice Zones: The Front Lines of Toxic Chemical Exposure in the United States* (Cambridge, Massachusetts, MIT Press, 2010).

29- واستمرار وجود مناطق التضحية هو وصمة على الضمير الإنساني الجماعي. وغالباً ما تنشأ مناطق التضحية عن طريق تواطؤ الحكومات والمؤسسات التجارية، وهي مناقضة تماماً لهدف التنمية المستدامة، إذ تضر بمصالح الأجيال الحالية والمقبلة. ويتعرض الأشخاص الذين يسكنون في مناطق التضحية للاستغلال والصدمات والوصم. ويُعاملون معاملة متدنية، وتُتَجاهل أصواتهم، ويُستبعدون من عمليات صنع القرار، وتُنتهك كرامتهم وحقوقهم الإنسانية. وتوجد مناطق التضحية في الدول الغنية والفقيرة، في الشمال والجنوب، كما هو موضح في الأمثلة أدناه. وترد في المرفق الأول أوصاف مناطق التضحية الإضافية[34].

أفريقيا

30- في كابوي بزامبيا، يعاني 95 في المائة من الأطفال من ارتفاع مستويات الرصاص في الدم بسبب تعدين الرصاص وصهره[35]. وقد وصف الخبراء الوضع بأنه أزمة صحية بيئية حادة[36]، ووُصفت كابوي كمكان من أكثر الأماكن تلوثاً على وجه الأرض. ويؤدي التعرض للرصاص أثناء الطفولة إلى إعاقة النمو العصبي، مما يتسبب في عجز معرفي مدى الحياة. ويمكن لمستويات عالية للغاية من التعرض للرصاص، مثل تلك التي شوهدت في كابوي، أن تسبب العمى والشلل والوفاة.

31- وقد عانى سكان دلتا النيجر في نيجيريا من التلوث النفطي وحرق الغازات على مدى عقود، مما أدى إلى مشاكل صحية بدنية وعقلية على نطاق واسع نتيجة تلوث الهواء والماء والغذاء[37]. وتشمل الآثار الصحية الضارة الناجمة عن التعرض للتلوث النفطي اضطرابات في وظائف الدم والكبد والكلى والجهاز التنفسي والدماغ، بالإضافة إلى نوبات الربو والصداع والإسهال والدوخة وآلام البطن وآلام الظهر[38]. ومتوسط العمر المتوقع لسكان دلتا النيجر هو 40 عاماً فقط، مقارنة مع 55 عاماً لنيجيريا ككل[39].

32- وفي عام 2006، تعرض آلاف الأشخاص في أبيدجان بكوت ديفوار للأذى ولقي 15 شخصاً حتفهم بسبب إلقاء نفايات سامة تحتوي على مستويات عالية من كبريتيد الهيدروجين، جرى تفريغها من السفينة *بروبو كوالا* على نحو غير قانوني[40]. وحدد استعراض لسجلات المستشفى الخاصة بأكثر

(34) ستُتاح المرفقات في https://www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/AnnualReports.aspx.

(35) انظر Human Rights Watch, *"We Have to Be Worried": The Impact of Lead Contamination on Children's Rights in Kabwe, Zambia* (New York, 2019).

(36) Stephan Bose-O'Reilly and others, "Lead intoxicated children in Kabwe, Zambia", *Environmental Research*, vol. 165, 2018, pp. 420–424.

(37) Jerome O. Nriagu, "Oil industry and the health of communities in the Niger Delta of Nigeria", in *Encyclopedia of Environmental Health*, Jerome O. Nriagu, ed. (Amsterdam, Elsevier B.V., 2011), pp. 240–250.

(38) Jerome O. Nriagu and others, "Health risks associated with oil pollution in the Niger Delta, Nigeria", *International Journal of Environmental Research and Public Health*, vol. 13, No. 3 (آذار/مارس 2016)، art. No. 346.

(39) Orish Ebere Orisakwe, "Crude oil and public health issues in Niger Delta, Nigeria: much ado about the inevitable"، آذار/مارس 2021، *Environmental Research*, vol. 194، art. no. 110725.

(40) انظر A/HRC/12/26/Add.2.

من 000 10 مريض أن الآثار الرئيسية تشمل مشاكل في الجهاز التنفسي (مثل السعال وآلام الصدر) وأعراض في الجهاز الهضمي (مثل آلام البطن والإسهال والقيء)[41].

آسيا والمحيط الهادئ

33- أضرت المستويات الخيالية لتلوث الهواء بصحة بلايين من الناس في آسيا. وتقع غالبية المدن الأكثر تلوثاً في العالم في الصين والهند. ففي نيودلهي، تسبب الضباب الدخاني الكثيف في إغلاق جميع المدارس لمدة أسابيع في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، مع تسجيل مستويات من الجسيمات الدقيقة أعلى بمقدار 20 مرة من الحد الأقصى اليومي الذي أوصت به منظمة الصحة العالمية[42].

34- وتستخرج الصين غالبية معادن العالم الأرضية النادرة والعناصر المستخدمة في المنتجات بما في ذلك المركبات الكهربائية والعنفات الريحية والهواتف المحمولة. وتُستخرج هذه المعادن في بيان أوبو وتُعالج في مدينة باوتو القريبة منها. ونوعية الهواء رديئة للغاية، وتسبب الانبعاثات السامة خطراً كبيراً مدى الحياة يتمثل في إصابة السكان المحليين، وخاصة الأطفال، بسرطان الرئة[43]. ولدى السكان مستويات مرتفعة من المعادن الأرضية النادرة (اللانثانوم والسيريوم والنيوديميوم) في الدم والبول والشعر[44]. وتهدد التركيزات المرتفعة للفلزات الثقيلة في الغبار والتربة صحة الناس[45].

35- ولا يزال الناس في جزر مارشال، وفي كازاخستان، وفي تشيرنوبيل بأوكرانيا، وفي فوكوشيما باليابان[46] يعانون من الآثار الضارة للإشعاع الناجم عن التجارب النووية وكوارث المفاعلات النووية. ففي الفترة بين عامي 1946 و1958، جرَّبت الولايات المتحدة أكثر من 60 سلاحاً نووياً في جزر بيكيني وإنيويتوك المرجانية في جزر مارشال أو بالقرب منها، مما أدى إلى ارتفاع مستويات السرطان والعيوب الخلقية والصدمات النفسية التي استمرت حتى يومنا هذا[47]. وتعاني نساء وفتيات جزر مارشال بشكل غير متناسب من سرطان الغدة الدرقية وأنواع أخرى من السرطان ومشاكل الصحة الإنجابية[48]. وأجرى الاتحاد السوفياتي السابق 456 تفجيراً في إطار تجارب نووية في منطقة سيميبالاتينسك السابقة (سيمي بكازاخستان الآن). وتعرض الناس في المنطقة، الذين كانوا يعيشون في الفقر والذين لم تقدَّم لهم

(41) Boko Kouassi and others, “Manifestations cliniques chez les sujets exposés à un accident toxique environnemental (Abidjan, Côte d’Ivoire 2006)”, *Revues des Maladies Respiratoires*, vol. 32, No. 1 (كانون الثاني/يناير 2015)، pp. 38–47.

(42) انظر https://www.aljazeera.com/news/2021/11/13/delhi-shuts-schools-as-government-considers-pollution-lockdown و https://www.theguardian.com/world/2021/nov/16/soaring-pollution-has-delhi-considering-full-weekend-lockdown.

(43) Kexin Li and others. “Risk assessment of atmospheric heavy metals exposure in Baotou, a typical industrial city in northern China”, *Environmental Geochemistry and Health*, vol. 38, No. 3 (حزيران/يونيه 2015)، pp. 843–853.

(44) T.M. Bao and others, [“An investigation of lanthanum and other metals levels in blood, urine and hair among residents in the rare earth mining area of a city in China” (المقال بالصينية؛ وملخصه متاح بالإنكليزية)]، *Zhonghua Lao Dong Wei Sheng Zhi Ye Bing Za Zhi*, vol. 36, No. 2 (شباط/فبراير 2018)، pp. 99–101.

(45) Xiufeng Han and others, “Health risks and contamination levels of heavy metals in dusts from parks and squares of an industrial city in semi-arid area of China”, *International Journal of Environmental Research and Public Health*, vol. 14, No. 8 (آب/أغسطس 2017)، art. No. 886.

(46) CEDAW/C/JPN/CO/7-8، الفقرتان 36-37.

(47) المساهمة المقدمة من جزر مارشال.

(48) CEDAW/C/MHL/CO/1-3، الفقرة 8.

أي معلومات عن تلك التجارب، لمستويات عالية من الإشعاع، مما أدى إلى أعداد كبيرة من العيوب الخلقية، وارتفاع معدلات الإصابة بالسرطان، وصدمات نفسية على نطاق واسع[49].

أوروبا الشرقية

36- تمثل بور بصربيا واحدة من أكثر المدن الأوروبية تلوثاً، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى مجمع تعدين وصهر النحاس الضخم الذي تنبعث منه كميات هائلة من ثاني أكسيد الكبريت والجسيمات الدقيقة العالقة والزرنيخ والرصاص والزنك والزئبق[50]. وقد وصف برنامج الأمم المتحدة للبيئة إرثاً مدمراً من المشاكل البيئية، حيث تتجاوز تركيزات ثاني أكسيد الكبريت أحياناً نطاق القياس الخاص بمعدات المراقبة[51]. وبات نهر بورسكا ريكا ملوثاً للغاية بالفلزات الثقيلة لدرجة أن الخبراء وصفوه بأنه دون أي أثر للحياة[52]. ولدى عمال صناعة المعادن مستويات عالية من الزرنيخ في الشعر والبول، ويعاني حوالي 80 في المائة منهم من مرضين مزمنين في المتوسط[53].

37- وتشكل نوريلسك واحدة من بين أكثر المدن تلوثاً في الاتحاد الروسي، حيث تعاني من مستويات عالية جداً من تلوث الهواء والأمطار الحمضية وتلوث المياه وتلوث التربة[54]. والمصدر الرئيسي للتلوث هو شركة نوريلسك نيكل للتعدين والصهر، التي تسببت في تسرب كارثي للديزل في عام 2020، أثر على نهر بياسينا. وعُثِر على مستويات عالية جداً من الفلزات الثقيلة في الأسماك والطحالب والتربة والثلج في المنطقة[55]. والمجتمعات الأكثر تضرراً هم السكان الأصليون من تيمير، الذين يواجهون معدلات عالية من أمراض الجهاز التنفسي، والسرطان، وضعف جهاز المناعة، والولادات قبل الأوان، وفشل الإنسال، وزيادة مراضة الأطفال، ومتوسط العمر المتوقع لديهم أقل بعشر سنوات من المتوسط الوطني[56].

38- وعلى الرغم من إغلاق مطمر باتا رات للنفايات في كلوج نابوكا برومانيا في عام 2015، لا يزال الآلاف من الروما المهمشين يعيشون في هذه المنطقة التي تُعتبر من أسوأ مكبات النفايات في أوروبا. ويفتقر هؤلاء الأشخاص إلى مياه الشرب المأمونة أو الصرف الصحي أو السكن اللائق، مما دفع

(49) "Four decades of nuclear testing: the legacy of Semipalatinsk", editorial, *EClinicalMedicine*, vol. 13، آب/أغسطس 2019، p. 1.

(50) Snežana M. Šerbula and others, "Extreme air pollution with contaminants originating from the mining–metallurgical processes", *Science of the Total Environment*, vol. 586، أيار/مايو 2017، pp. 1066–1075.

(51) UNEP, *From Conflict to Sustainable Development: Assessment of Environmental Hot Spots – Serbia and Montenegro*, (Nairobi, 2004), pp. 49–50.

(52) Jovana Brankov, Dragana Milijašević and Ana Milanović Pešić, "The assessment of the surface water quality using the Water Pollution Index: a case study of the Timok River (Danube River Basin), Serbia", *Archives of Environmental Protection*, vol. 38, No. 1 (كانون الثاني/يناير 2012)، pp. 49–61.

(53) UNEP, "Municipality of Bor, Serbia-Montenegro: Local Environmental Action Plan – booklet (draft summary)"، آذار/مارس 2003.

(54) Alexander V. Kirdyanov and others, "Ecological and conceptual consequences of Arctic pollution", *Ecology Letters*, vol. 23, No. 12 (أيلول/سبتمبر 2020)، pp. 1827–1837.

(55) Alexander Zhulidov and others, "Long-term changes of heavy metal and sulphur concentrations in ecosystems of the Taymyr Peninsula (Russian Federation) north of the Norilsk industrial complex", *Environmental Monitoring and Assessment*, vol. 181, Nos. 1–4 (كانون الثاني/يناير 2011)، pp. 539–553.

(56) انظر Brian Walsh, "Urban wastelands: the world's 10 most polluted places", Time، 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2013.

الباحثين إلى وصف باتا رات بأنه سيناريو بائس للتجريد من الإنسانية[57]. ويتعرض الناس للزرنيخ والبنزين والكادميوم والكروم والكريوزوت والديوكسين والهكسان وكبريتيد الهيدروجين والرصاص والزئبق والستايرين والزنك. وأبلغ السكان عن معاناتهم من التهابات في الأذنين والعينين والجلد، والربو، والتهاب الشعب الهوائية، وارتفاع ضغط الدم، والسرطان، وأمراض القلب والكبد والمعدة[58].

أمريكا اللاتينية والكاريبي

39- تشكل منطقة كوينتيرو - بوشونكافي، وهي منطقة التضحية الأكثر شهرة في شيلي، موطناً لمجمع فنتاناس الصناعي، الذي يضم أكثر من 15 منشأة صناعية (مصافي النفط، والمرافق البتروكيميائية، ومحطات الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري، ومحطات الغاز، ومصهر للنحاس). وفي عام 2018، أدى حادث كبير لتلوث الهواء في كوينتيرو - بوشونكافي إلى مرض مئات من أطفال المدارس. وفي عملية الاستعراض الدوري الشامل، أوصى فريق الأمم المتحدة القطري شيلي بالتحقيق في الآثار السلبية على سكان مناطق التضحية، والتعجيل بتنفيذ برامج الإصلاح ووضع معايير الجودة البيئية وفقاً للمعايير الدولية لمنظمة الصحة العالمية[59]. وقد خلصت المحكمة العليا في شيلي إلى أن تلوث الهواء الجسيم في كوينتيرو - بوشونكافي ينتهك الحق في بيئة خالية من التلوث وأمرت الحكومة باتخاذ خطوات لمعالجة هذه المشكلة[60].

40- وفي لا أورويا ببيرو، تسمم أجيال من الأطفال بسبب مصهر ضخم للرصاص. وسُجِّلت نسبة صادمة تصل إلى 99 في المائة من الأطفال الذين لديهم مستويات من الرصاص في الدم تتجاوز الحدود المقبولة. وعلى الرغم من تدخلات المحكمة الدستورية في بيرو ولجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، لا تزال مستويات التلوث في لا أورويا خطرة. ويوجد أيضاً في بيرو، في سيرو دي باسكو، منجم ضخم مفتوح مجاور لمجتمع محلي فقير معرض لمستويات مرتفعة من الفلزات الثقيلة. وفي عام 2018، أعلنت حكومة بيرو حالة الطوارئ في سيرو دي باسكو بسبب التلوث، لكن الأطفال في المنطقة ما زالوا يعانون من آثار صحية ضارة[61].

41- وفي غواديلوب والمارتينيك بفرنسا، تعاني المياه والتربة من التلوث بسبب مستويات غير آمنة من الكلورديكون المبيد للآفات. وعلى الرغم من حظر تصنيع واستخدام هذا المبيد في سبعينيات القرن الماضي في الولايات المتحدة، فقد استمر استخدامه في جزر الهند الغربية حتى تسعينيات القرن الماضي. ولا يزال السكان يتعرضون للكلورديكون عن طريق مياه الشرب والأغذية التي يزرعونها نظراً لثبات هذا

(57) Ruxandra Mălina Petrescu-Mag and others, “Environmental equity through negotiation: a case study on urban landfills and the Roma community”, *International Journal of Environmental Research and Public Health*, vol. 13, No. 6 (حزيران/يونيه 2016)، art. No. 591.

(58) Jennifer L. Hall and Catherine Zeman, “Community-based participatory research with the Roma of Pata Rât, Romania: exploring toxic environmental health conditions”, *Journal of Ethnographic and Qualitative Research*, vol. 13, No. 2 (2018), pp. 92–106.

(59) A/HRC/WG.6/32/CHL/2، الفقرة 16.

(60) *Francisco Chahuan contra Empresa Nacional de Petróleos, ENAP S.A.*, Case No. 5888-2019, Judgment، 28 أيار/مايو 2019.

(61) Xulia Fandiño Piñeiro and others, “Heavy metal contamination in Peru: implications on children’s health”, *Scientific Reports*, vol. 11، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، art. No. 22729.

المبيد في البيئة. وتبيَّن أن لدى 90 في المائة من الأشـــخاص الذين يعيشـــون في غواديلوب والمارتينيك الكلورديكون في الدم، مما يزيد من خطر إصابتهم بالسرطان[62].

42- وتُضـرم النيران بانتظام في مقالب القمامة في العديد من دول منطقة البحر الكاريبي، على الرغم من وجود البلاسـتيك والإطارات المسـتعملة وغيرها من المواد التي تولد مواد كيميائية شـديدة الخطورة عند حرقها. وتسـفر هذه الممارسـة عن سـحب ضـخمة وطويلة من الدخان السـام تطوِّق السـكان المجاورين وتعرض صـــحتهم للخطر. وتشـــمل الأمثلة على ذلك مطامر النفايات في باركيتنبوس في أروبا (هولندا) وريفرتون (جامايكا) وترويتييه (هايتي). وأدى حريق كبير في مكب ريفرتون في جامايكا في عام 2015 إلى إغلاق 50 مدرسة وإدخال مئات الأشخاص إلى المستشفى.

أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية

43- تسفر واحدة من أكثر بؤر التلوث شهرة في كندا – وهي "الوادي الكيميائي"، في سارنيا بأونتاريو – عن آثار صـــحية مزعجة على أمة أمجيوناغ الأولى. وتوجد أكثر من 40 منشـــأة كبيرة للبتروكيماويات والبوليمر وتكرير النفط والمواد الكيميائية على مقربة من أمجيوناغ بالإضـــافة إلى محطة للطاقة تعمل بالفحم الحجري. ويعاني مجتمع السكان الأصـليين هذا من بعض أسـوأ الهواء نوعية في كندا. وتنتشـر فيه مشـاكل الصحة الجسدية والنفسية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الإجهاض العفوي والربو لدى الأطفال والسرطان[63].

44- وفي الولايات المتحدة، تصـل معدلات الإصـابة بالسرطان إلى مسـتوى أعلى بكثير من المتوسـط الوطني داخل المجتمعات المحلية التي يكون معظم سـكانها من السـود مثل موسـفيل، وسـانت غابرييل، وسـانت جيمس باريش، وسـانت جون ذي بابتيس، الواقعة في "زقاق السـرطان" في لويزيانا، الذي يشـكل موطناً لأكثر من 150 مصفاة ومصنع للبتروكيماويات، بما في ذلك أكبر منتج للستايروفوم في العالم[64]. وتقع المنشـآت الصـناعية الملوِّثة الكبيرة في الولايات المتحدة بشكل غير متناسب في المجتمعات المحلية التي بها أعلى نسب من الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، وأقل الأسر المعيشية دخلاً، وأعلى نسبة من السـكان الذين لم يتخرجوا من المدرسـة الثانوية. وقد كتب أحد العلماء البارزين أنه "من خلال تقسـيم الولايات إلى مناطق، ألقيت موجة من المصـانع الكيميائية كقنبلة على المجتمعات الأمريكية الأفريقية"[65]. وتوجد في زقاق السـرطان سـبع مناطق من بين مناطق التعداد السـكاني العشـر الأكثر عرضـة لخطر الإصـــابة بالســـرطان نتيجة تلوث الهواء في الولايات المتحدة[66]. وفي عام 2020، كانت تركيزات

(62) Luc Multigner and others, “Chlordecone exposure and adverse effects in French West Indies populations”, *Environmental Science and Pollution Research International*, vol. 23, No. 1 (كانون الثاني/يناير 2016)، pp. 3–8.

(63) Deborah Davis Jackson, “Shelter in place: a First Nation community in Canada’s Chemical Valley”, *Interdisciplinary Environmental Review*, vol. 11, No. 4 (كانون الثاني/يناير 2010)، pp. 249–262.

(64) انظر البلاغ AL USA 33/2020، متاح في https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=25814.

(65) Oliver Houck, “Shintech: environmental justice at ground zero”, *Georgetown Environmental Law Review*, vol. 31, No. 3 (2019), p. 455.

(66) انظر https://www.epa.gov/national-air-toxics-assessment/2014-nata-assessment-results.

الكلوروبرين المسبب للسرطان في الهواء في سانت جون ذي بابتيس أعلى بمقدار 000 8 مرة من المستوى المقبول الذي حددته وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة[67].

45- وأضر مصنع إلفا للصلب في تارانتو بإيطاليا بصحة الناس وانتهك حقوق الإنسان لعقود من خلال إطلاق كميات هائلة من تلوث الهواء السام[68]. ويعاني السكان المجاورون للمصنع من مستويات مرتفعة من أمراض الجهاز التنفسي وأمراض القلب والسرطان والأمراض العصبية المنهكة والوفيات المبكرة. وقد أُجِّلت أنشطة التنظيف والإصلاح التي كان من المفترض أن تبدأ في عام 2012 إلى عام 2023، حيث أصدرت الحكومة مراسيم تشريعية خاصة تسمح للمصنع بمواصلة العمل[69]. وفي عام 2019، خلصت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلى أن التلوث البيئي ما زال مستمراً، مما يهدد صحة أصحاب الدعوى، وبشكل أعم صحة جميع السكان الذين يعيشون في المناطق المعرضة للخطر[70].

46- وتمثل الأمثلة السابقة على مناطق التضحية بعضاً من أكثر الأماكن تلوثاً وخطورة في العالم، وتبين الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، ولا سيما تلك التي يتعرض لها السكان الفقراء والضعفاء والمهمشون. وتمثل مناطق التضحية أسوأ إهمال يمكن تخيله لالتزام الدولة باحترام الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وحمايته وإعماله.

رابعاً- التزامات حقوق الإنسان المتصلة بانتشار التلوث والمواد السامة

47- أعربت هيئات معاهدات الأمم المتحدة، والمحاكم الإقليمية، والمحاكم الوطنية، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والمكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن القلق إزاء آثار التلوث والمواد السامة على التمتع بطائفة واسعة من حقوق الإنسان، بما في ذلك الحقوق في الحياة والصحة والمياه والغذاء والسكن والحقوق الثقافية والحق في مستوى معيشي لائق وحقوق الطفل وحقوق الشعوب الأصلية[71]. ويجب أن يمثل الاعتراف الأخير بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة نقطة تحول في نهج المجتمع لإدارة التلوث والمواد السامة. ومن منظور حقوق الإنسان، تشكل تهيئة بيئة غير سامة التزاماً ملزماً قانوناً وليس خياراً من خيارات السياسة العامة.

48- وكنتيجة طبيعية للحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، تقع على عاتق الدول والمؤسسات التجارية مجموعة شاملة من الالتزامات والمسؤوليات المقابلة لذلك. وينبغي أن تطبق الدول نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في جميع القوانين واللوائح والسياسات والإجراءات التي تنظم إنتاج المواد التي قد تضر بصحة الإنسان أو البيئة واستيرادها وبيعها واستخدامها وإطلاقها وتصريفها، من أجل القضاء على

(67) انظر https://earthjustice.org/sites/default/files/files/ccsj_petition_for_emergency_action_petition_for_rulemaking_05-06-2021_1.pdf.

(68) انظر https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27957&LangID=E. https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27607&LangID=E.

(69) Roberta Greco, "*Cordella et al. v. Italy* and the effectiveness of human rights law remedies in cases of environmental pollution", *Review of European, Comparative and International Environmental Law*, vol. 29, No. 3 (2020), pp. 491–497.

(70) *Cordella et al. v. Italy*, applications No. 544141/13 and No. 54624/15, Judgment، 24 كانون الثاني/يناير 2019، para. 172.

(71) انظر A/HRC/25/53.

آثارها السلبية على حقوق الإنسان. وينبغي أيضاً أن ينظم النهج القائم على الحقوق تنظيف مناطق المجتمعات المحلية المتأثرة وإصلاحها ومعالجتها، ونقل هذه المجتمعات إلى أماكن أخرى عند الضرورة. ويوضح النهج القائم على الحقوق التزامات الدول ومسؤوليات المؤسسات التجارية، ويعطي الأولوية للفئات الأكثر حرماناً ويحفز العمل الطموح.

49- وتوضح المبادئ الإطارية بشأن حقوق الإنسان والبيئة[72] ثلاث فئات من التزامات الدول: الالتزامات الإجرائية، والالتزامات الموضوعية، والالتزامات الخاصة تجاه الفئات الضعيفة. وفيما يتعلق بالالتزامات الإجرائية المتعلقة بالتلوث والمواد السامة، يجب على الدول القيام بما يلي:

(أ) وضع برامج لرصد وتقييم المصادر الرئيسية للتعرض للتلوث وتزويد الجمهور بمعلومات دقيقة وسهلة المنال عن المخاطر الصحية؛

(ب) ضمان مشاركة عامة هادفة ومستنيرة ومنصفة في صنع القرار؛

(ج) استخدام أفضل الأدلة العلمية المتاحة لتطوير القوانين واللوائح والمعايير والسياسات[73]؛

(د) إتاحة إمكانية الوصول بتكلفة معقولة وفي الوقت المناسب إلى العدالة وسبل الانتصاف الفعالة للجميع؛

(هـ) تقييم الآثار البيئية والاجتماعية والصحية والثقافية والآثار المتعلقة بحقوق الإنسان المحتملة لجميع الخطط والسياسات والمشاريع والمقترحات التي يمكن أن تؤدي على المدى المنظور إلى التعرض للتلوث أو للمواد السامة؛

(و) تعميم المساواة بين الجنسين في جميع الخطط والإجراءات وتمكين المرأة من أداء أدوار قيادية على جميع المستويات؛

(ز) توفير حماية قوية للمدافعين عن حقوق الإنسان في مجال البيئة، وحماية المدافعين بحذر من التخويف والتجريم والعنف، والتحقيق بعناية مع مرتكبي هذه الجرائم ومقاضاتهم ومعاقبتهم، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع الاجتماعي البيئي.

50- وفيما يتعلق بالالتزامات الموضوعية، يجب على الدول ألا تسبب التلوث أو التعرض للمواد السامة الذي ينتهك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة؛ وأن تحمي هذا الحق من التعرض للانتهاك على أيدي أطراف ثالثة، ومنها بالأخص المؤسسات التجارية؛ وأن تتخذ إجراءات إيجابية لإعمال هذا الحق. وبما أن الجهود الحالية لتقليل أو تخفيف التلوث والنفايات غير كافية على الإطلاق، ينبغي للدول أن تضع أو تعزز التشريعات واللوائح والمعايير والسياسات اللازمة لمنع التعرض للمواد السامة، وأن تضع خطط عمل للوقاية من التلوث، والقضاء على المواد السامة، وإصلاح المواقع الملوثة.

51- وبموجب المبدأ الإطاري 11، ينبغي للدول أن تضع معايير بيئية موضوعية وتحافظ عليها لا تكون تمييزية ولا تراجعية، بل تسعى إلى احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها. ويجب أن تراعي المعايير الوطنية مصالح الطفل الفضلى[74]. ويجب على الدول أن تعتمد، كمعايير وطنية ملزمة قانوناً، المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية بشأن نوعية الهواء المحيط (المُحدّثة في عام 2021)، ونوعية

(72) A/HRC/37/59، المرفق.

(73) انظر A/HRC/48/61.

(74) اتفاقية حقوق الطفل، المادة 3.

الهواء في الأماكن المغلقة، ونوعية مياه الشرب، والمواد الكيميائية السامة[75]. ومن منظور الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، من غير المقبول أن 80 دولة ليست لديها معايير بشأن نوعية الهواء[76].

52- وأوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أنه يجب على الدول التحقيق في حالات التلوث الخطير أو إطلاق مواد سامة وفرض عقوبات عند حدوث انتهاكات[77]. وإن الإخفاق في منع الأضرار المتوقعة في مجال حقوق الإنسان بسبب التعرض للتلوث والمواد السامة، أو عدم حشد أقصى الموارد المتاحة سعياً إلى منع تلك الأضرار، يمكن أن يشكل انتهاكاً لالتزامات الدول. ويجب على الدول أيضاً تقديم الجبر الكامل للضحايا وأفراد المجتمع المحلي الآخرين لما لحق بهم من أضرار، بسبل منها التعويضات المناسبة، واتخاذ جميع التدابير اللازمة – بالتشاور الوثيق مع المجتمع المحلي– من أجل معالجة التدهور البيئي ومنع التجاوزات المماثلة في المستقبل. ووفقاً للمحكمة العليا في المكسيك، من الضروري أن ترصد الدولة مدى الامتثال للمعايير البيئية وأن تفرض، إذا لزم الأمر، عقوبات أو قيوداً على تصرفات الأفراد؛ وإلا فإن حق الإنسان في بيئة صحية سيكون دون مضمون[78].

53- ولم يعد بإمكان الدول تأييد إنشاء مناطق للتضحية، ولا السماح باستمرار مناطق التضحية القائمة. ويجب اتخاذ إجراءات فورية للقضاء على تعرض السكان للمخاطر البيئية. فمن غير المقبول أن تزيد الدول من حدة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في مناطق التضحية من خلال الموافقة على مصادر إضافية للتلوث والمواد السامة. وعلى سبيل المثال، تمثل دائرة سانت جيمس بلويزيانا، واحداً من أكثر المجتمعات تلوثاً في الولايات المتحدة. ومع ذلك، وافقت الحكومة في عام 2018 على أن تُنشئ مجموعة فورموزا للمواد البلاستيكية في هذا المجتمع مصنعاً كيميائياً ضخماً جديداً بقيمة 9,4 بلايين دولار سيُطلق كميات هائلة من المواد السامة. ولحسن الحظ، ألغت فرقة مهندسي جيش الولايات المتحدة في عام 2020 تصريحاً كانت قد منحته للمشروع، مشيرة إلى أخطاء في عملية استعراض المشروع وضرورة إجراء تقييم شامل للأثر البيئي[79].

54- وقد أوضحت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أن التزام الدول باحترام وضمان الحق في الحياة ينبغي أن يوجه التزاماتها بموجب القانون البيئي الدولي، والعكس صحيح[80]. وينبغي أن يسترشد إعمال وتفسير الحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة، في سياق التلوث والمواد السامة، بمبادئ الوقاية والحيطة وعدم التمييز وعدم التراجع بالإضافة إلى مبدأ الملوِّث يدفع.

الوقاية

55- للوقاية أهمية قصوى. وينبغي للدول أن تتخذ تدابير لتحقيق هدف انعدام التلوث وانعدام النفايات. وينبغي للدول القضاء على إنتاج المواد السامة واستخدامها وإطلاقها، ما عدا فيما يخص الاستخدامات الضرورية في المجتمع. ويجب على الدول الوقاية من التعرض لهذه المواد، من خلال تنظيم الصناعات

(75) انظر WHO, *Compendium of WHO and Other UN Guidance on Health and Environment* (Geneva, 2021).

(76) Meltam Kutlar Joss and others, “Time to harmonize national ambient air quality standards”, *International Journal of Public Health*, vol. 62, No. 4 (أيار/مايو 2017)، pp. 453–462.

(77) انظر *بورتيلو كاسيريس وآخرون ضد بارغواي* (CCPR/C/126/D/2751/2016).

(78) *Amparo* review No. 641/2017، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2017.

(79) Rick Mullin, “Community groups score against Formosa in St James Parish, Louisiana”, Chemical and Engineering News، 19 آب/أغسطس 2021.

(80) التعليق العام رقم 36(2018)، الفقرة 62.

والانبعاثات وإدارة المواد الكيميائية والنفايات، وتشجيع الابتكار والتعجيل بالبدائل الآمنة[81]. وقد خلصت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أنه في سياق إعمال الدول للحق في بيئة غير سامة، يرتبط الامتثال لواجب الوقاية ارتباطاً وثيقاً بوجود إطار تنظيمي قوي ونظام متسق للإشراف والرقابة[82]. وتوصلت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان إلى استنتاج مماثل[83]. وينبغي للدول أن تسن تشريعات تلزم المؤسسات التجارية التي تسبب التلوث أو تستخدم المواد السامة ببذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان[84].

الحيطة

56- لن تكون المعرفة بالتلوث والمواد السامة كاملة أبداً، مما يستلزم اللجوء إلى المبدأ الوقائي، الذي ينص على أنه في حال وجود تهديدات الضرر بصحة الإنسان أو البيئة، يجب ألا يُستخدم انعدام اليقين العلمي الكامل كسبب لتأجيل إجراءات الوقاية. وقد أيدت محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تطبيق المبدأ الوقائي في سياق التزامات حقوق الإنسان المتعلقة بالبيئة الصحية[85].

عدم التمييز

57- يقتضي عدم التمييز أن تتجنب الدول تفاقم حالات الظلم البيئي القائمة وأن تعالجها بشكل فعال، مع الإسراع في ذلك بشكل خاص في مناطق التضحية. كما يتطلب مبدأ عدم التمييز من الدول إعطاء الأولوية لتدابير التنظيف والإصلاح في المجتمعات المحرومة التي تتحمل عبئاً غير متناسب جراء التعرض لانتشار التلوث والتلويث السام.

عدم التراجع

58- يجب على الدول أن تعتمد معايير علمية بشأن التلوث والمواد السامة، بالاستناد إلى التوجيهات الدولية الصادرة عن منظمات منها منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وبمجرد وضع هذه المعايير، فإن مبدأ عدم التراجع يعني أنه لا يمكن للدولة أن تتجاهلها أو تحدد مستويات أقل حماية دون مبرر مناسب، لأن ذلك قد يقوض التزامها بضمان التطوير التدريجي للحق في الصحة والبيئة[86]. وقد قررت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان أن إضعاف بيرو للمعايير الوطنية المتعلقة بنوعية الهواء غير مبرر وغير متسق مع التزامات بيرو في مجال حقوق الإنسان.

واجبات خاصة تجاه الفئات الضعيفة من السكان

59- يكون الأطفال عرضة بصورة فريدة للآثار الصحية الضارة الناجمة عن التعرض للتلوث والمواد السامة. وبموجب اتفاقية حقوق الطفل (المادة 24)، يتعين على الدول الأطراف توفير الأطعمة المغذية الكافية ومياه الشرب النظيفة، آخذة في اعتبارها أخطار التلوث البيئي ومخاطره. ومع ذلك، تحدث سنوياً أكثر من مليون حالة وفاة مبكرة في صفوف الأطفال دون سن الخامسة بسبب التلوث والمواد السامة. وأوضحت لجنة حقوق الطفل أنه إذا حُدِّد وقوع أطفال ضحايا للتلوث البيئي، ينبغي اتخاذ خطوات فورية

(81) انظر CRC/C/KOR/CO/5-6.

(82) Inter-American Commission on Human Rights, “Caso No. 12.718: Comunidad de La Oroya, Perú – informe No. 330/20”، أيلول/سبتمبر 2021، para. 169.

(83) انظر *بورتيلو كاسيريس وآخرون ضد باراغواي*.

(84) Inter-American Commission, “La Oroya”.

(85) انظر Inter-American Court of Human Rights, advisory opinion OC-23/17، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

(86) Inter-American Commission, “La Oroya”, para. 188.

من جانب جميع الأطراف المعنية لمنع المزيد من الضرر لصحتهم ونموهم ولجبر أي ضرر وقع[87]. ويقع على عاتق الدول واجب مراعاة مصالح الطفل الفضلى عند اتخاذ قرارات قد تؤثر عليه، وتشكل البيئة غير السامة عنصراً أساسياً لا لبس فيه من جميع مصالح الطفل الفضلى.

60- ومن المهم النظر في وجهات نظر الأطفال والشباب أنفسهم. وتشمل الإفادات التي جمعتها مبادرة الحقوق البيئية للأطفال من أجل هذا التقرير ما يلي:

(أ) "حقل العشب الذي كنت أركض فيه ذات مرة أصبح الآن مجمعاً صناعياً. والسماء المليئة بالنجوم التي كنت أنظر إليها ذات مرة باتت مليئة بالدخان الآن".

(ب) "للفتيان والفتيات الحق في العيش على كوكب خالٍ من التلوث".

(ج) "يتعين على قادة العالم أن يكونوا مسؤولين عن صحة بلدانهم وأن يحاولوا خفض مستويات التلوث، فهذا سيُنقذ الأرواح".

61- وبالإضافة إلى الأطفال، ينبغي للدول أن تولي اهتماماً خاصاً للفئات الضعيفة أو المهمشة الأخرى التي تتعرض حقوقها للخطر بسبب انتشار التلوث والتلويث السام، بما فيها النساء، والشعوب الأصلية، والأقليات، واللاجئون، والمهاجرون، والأشخاص ذوو الإعاقة، وكبار السن، والأشخاص الذين يعيشون في نزاعات مسلحة طال أمدها، والأشخاص الذين يعيشون في الفقر. وغالباً ما تتأثر هذه الفئات بشكل غير متناسب، وتكون لديها موارد أقل وفرص أقل للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، مما يزيد من مخاطر المرض أو الوفاة.

الإعمال التدريجي

62- يجري إعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة بشكل تدريجي، رغم أن الدول ملزمة باستخدام أقصى الموارد المتاحة لإعماله. ومع ذلك، فإن بعض الالتزامات المحددة الناشئة عن هذا الحق، مثل عدم التمييز وعدم التراجع، تكون نافذة على الفور. ووفقاً للجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، يقتضي الالتزام بالتطوير التدريجي من الدولة وضع استراتيجيات أو خطط أو سياسات ذات مؤشرات ومعايير تسمح برصد دقيق للتقدم المحرز. ويتطلب ذلك ضمان تنفيذ الدولة إجراءات للمضي قدماً أو اتخاذ خطوات (التزام قابلية الإنفاذ الفوري) بهدف تحقيق التمتع الكامل والفعال بالحق المعني (التزام الغاية مشروط بالتفعيل التدريجي والمستمر)[88]. وفي عام 2017، خلصت المحكمة العليا في المكسيك إلى أن الحكومة قد فشلت في اتخاذ جميع التدابير الممكنة، بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة، لمنع ورصد عمليات تدهور المياه، ورصد مدى امتثال عمليات تصريف المياه العادمة للوائح الحالية من حيث الكمية والنوعية، والقيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة لتنظيف المياه[89]. ونتيجة لذلك، انتهكت الحكومة الحق في بيئة صحية.

63- وفي بعض مناطق التضحية، يكون التلوث أو التلويث بالغ الخطورة لدرجة أنه يمكن التفكير في نقل السكان أو المجتمعات المحلية إلى أماكن أخرى. ويجب أن تستخدم عمليات النقل هذه نهجاً قائماً على الحقوق لكي يشارك الأشخاص المتأثرون في التخطيط للعملية منذ البداية، وفي جميع مراحل العملية

(87) التعليق العام رقم 16(2013)، الفقرة 31.

(88) Inter-American Commission, "La Oroya", para. 186.

(89) *Amparo* review No. 641/2017.

ولكي يعطوا موافقتهم المستنيرة. وفي فيجي، تمثل المبادئ التوجيهية لنقل المجتمعات المتأثرة بأزمة المناخ ممارسة نموذجية جيدة.

مسؤوليات المؤسسات التجارية المتعلقة بالتلوث والمواد السامة

64- ينبغي للمؤسسات التجارية أن تبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان والبيئة وأن تحترم حقوق الإنسان في جميع جوانب عملياتها، ومع ذلك هناك أمثلة لا حصر لها على المؤسسات التجارية التي تنتهك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة من خلال التسبب في التلوث أو التسبب في التعرض للمواد السامة. وعلى سبيل المثال، تبيع بعض المؤسسات التجارية الديزل والبنزين المتسخين للغاية في غرب إفريقيا، اللذين يحتويان على مستويات من الكبريت أعلى بمئات المرات مما يسمح به القانون الأوروبي[90]. وباع بعض مصنعي السيارات عن طريق الاحتيال ملايين من المركبات المزوَّدة بـ "أجهزة إبطال المفعول" التي مكنتها من اجتياز اختيارات الانبعاثات مع أنها كانت تسبب التلوّث بكميات غير مسموح بها قانوناً في ظروف القيادة العادية. وتستمر بعض المؤسسات التجارية في إضافة ملايين الكيلوغرامات من الرصاص إلى الطلاء كل عام. وفيما يتعلق بالآثار البيئية للمؤسسات التجارية، يجب على هذه المؤسسات الامتثال للمبادئ التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمبادئ المتعلقة بحقوق الطفل والأعمال التجارية.

65- ولدى المؤسسات التجارية سجل إنجازات مثير للقلق فيما يخص ممارسة الضغط ضد وضع أو تعزيز المعايير البيئية والقيود على التلوث وحظر أو تقييد إنتاج وبيع واستخدام المواد السامة[91]. وباستخدام هذه المؤسسات لسلطتها ونفوذها، قوّضت العلم، وأنكرت وحوَّرت عن طريق الاحتيال الآثار الصحية والبيئية السلبية لمنتجاتها، وضللت الحكومات بشأن توافر الحلول والبدائل[92]. وينبغي للمؤسسات التجارية ألا تمارس ضغوطاً ضد تعزيز القوانين والسياسات البيئية ويجب عليها الامتناع عن نشر أو تأييد معلومات غير دقيقة أو خاطئة أو مضللة بشأن المخاطر التي تطرحها المواد السامة.

66- ولا تفي المؤسسات التجارية الكبيرة التي تساهم في عبء التلوث والتعرض للمواد السامة في مناطق التضحية بمسؤولياتها المتعلقة بحقوق الإنسان. وفي مناطق التضحية، هناك فشل كارثي في الأسواق، حيث تعمل المؤسسات التجارية على زيادة الأرباح إلى أقصى حد مع تحميل التكاليف الصحية والبيئية للمجتمعات الضعيفة والمهمشة. وينبغي للمؤسسات التجارية العاملة في مناطق التضحية تركيب معدات مكافحة التلوث، والتحول إلى الوقود النظيف، وتغيير العمليات، وتقليل الإنتاج، والانتقال إذا لزم الأمر إلى أماكن أخرى. والمؤسسات التجارية مسؤولة أيضاً عن تنظيف وإصلاح المجتمعات المحلية والأراضي والمياه والنظم البيئية الملوثة أو المتسخة بسبب عملياتها.

خامساً- إعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة

67- بعد عقود من الاعتراف على الصعيدين الإقليمي والوطني بالحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، هناك سجل حافل بشأن إعمال المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمحاكم والهيئات القضائية الإقليمية والمحاكم الوطنية لهذا الحق في القضايا المتعلقة بالتلوث والمواد السامة.

(90) انظر Public Eye, *Dirty Diesel: How Swiss Traders Flood Africa with Dirty Fuel* (Lausanne, 2016).

(91) انظر See David Michaels, *Doubt Is Their Product: How Industry's Assault on Science Threatens Your Health* (Oxford, Oxford University Press, 2008).

(92) انظر A/HRC/48/61.

68- وتؤدي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان دوراً حيوياً في الدفاع عن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وقد كانت تلك الموجودة في جنوب أفريقيا، وشيلي، وفرنسا، والفلبين، وكرواتيا، وكوستاريكا، وكولومبيا، وكينيا، والمكسيك، والنرويج، والهند، وهنغاريا، من بين دول أخرى، فعالة في مجال التصدي للأخطار التي تهدد حق الناس في بيئة صحية وغير سامة.

69- وفي عام 2018، نشرت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في المكسيك نتائج تحقيق واسع النطاق في نوعية الهواء في المكسيك. وخلصت إلى أن هناك انتهاكات نظمية ومستمرة للحق الدستوري في بيئة صحية فيما يتعلق بنوعية الهواء، بما في ذلك الرصد غير الكافي، وعدم تحديث المعايير، وعدم توافر المعلومات للجمهور في الوقت المناسب، وعدم اتخاذ إجراءات فعالة لضمان الهواء النظيف[93].

70- وأصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قراراً رائداً في عام 2001 في قضية تتعلق بالتلوث السام الناجم عن صناعة النفط في نيجيريا. وخلصت إلى أن التلوث ينتهك حق شعب أوغوني في بيئة صحية بموجب الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، ورأت أن على الحكومات التزامات واضحة باتخاذ تدابير معقولة وتدابير أخرى لمنع التلوث والتدهور الإيكولوجي[94].

71- وفي عام 2021، خلصت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أن التلوث الكارثي الناجم عن مصهر الرصاص في لا أورويا ببيرو كان مسؤولاً عن التلوث الذي أدى إلى ارتفاع مستويات الرصاص في الدم لدى جميع الأطفال تقريباً في المجتمع المحلي لتكون أعلى بكثير من المستويات التي تعتبرها منظمة الصحة العالمية آمنة. وعانى هؤلاء الأطفال من نكسات في النمو، والسرطان، وفقر الدم، والاكتئاب وأمراض أخرى نتيجة لذلك. وخلصت لجنة البلدان الأمريكية إلى أن حكومة بيرو قد عمدت إلى إعطاء الأولوية للفوائد الاقتصادية التي يمكن الحصول عليها، متجاهلة مسؤوليتها الأساسية عن إنفاذ اللوائح البيئية المحلية واعتماد أحكام تنظيمية تتوافق مع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان[95]. وإن وضع الاعتبارات الاقتصادية قبل حقوق الإنسان هو بالتحديد ذلك النوع من صنع القرارات الخاطئة أساساً الذي تنشأ عنه مناطق التضحية.

72- وطلبت لجنة البلدان الأمريكية في الآونة الأخيرة أن تتخذ المكسيك تدابير وقائية للتصدي للتلوث الشديد الذي يؤثر على الحق في بيئة صحية في سياق قضيتين. وتتعلق القضية الأولى بتلوث آت من مطمر للنفايات سيء السمعة، أما القضية الثانية فتتعلق بتلوث المياه المستخدمة في الصناعة والآتية من أكثر من 300 منشأة، التي تسببت في مستويات مقلقة من السمية في نهر سانتياغو[96].

73- وفي قرار تاريخي صدر عام 2008، وجدت المحكمة العليا في الأرجنتين أن التلوث الشديد للهواء والماء والتربة في منطقة فقيرة من بوينس آيرس يدل على وجود منطقة للتضحية تنتهك الحق الدستوري في التمتع ببيئة صحية. وأمرت المحكمة حكومات الولايات والحكومات المحلية بالتعاون من أجل إنتاج معلومات عامة عن حالة البيئة والأخطار التي تهدد الصحة، ومراقبة التلوث الصناعي، وتنظيف مقالب القمامة غير المصرح بها، وتحسين البنية التحتية لخدمات المياه، وإعادة مستجمعات المياه

(93) التوصية العامة رقم 2018/32، تموز/يوليه 2018، الفقرات 445-459.

(94) انظر *Social and Economic Rights Action Centre and Centre for Economic and Social Rights v. Nigeria*, communication No. 155/96، تشرين الأول/أكتوبر 2001.

(95) Inter-American Commission, "La Oroya", para. 175.

(96) *Marcelino Díaz Sánchez y otros respecto de México*, resolution 24/2019, precautionary measure No. 1498-18، 23 نيسان/أبريل 2019؛ و *Inhabitants of the areas near the Santiago River regarding Mexico*, resolution 7/2020, precautionary measure No. 708-19، 5 شباط/فبراير 2020.

إلى سابق عهدها، ومنع الأضرار المستقبلية[97]. ومنذ صدور قرار المحكمة، تمكَّن ملايين الأشخاص من الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي، وأُغلقت المئات من المؤسسات التجارية الملوثة ومقالب القمامة غير القانونية، وشُيِّدت حدائق وممرات على ضفاف الأنهار، وحصل آلاف الأشخاص على منازل جديدة في إطار مشاريع تطوير السكن الاجتماعي. وما زال تنفيذ هذه الإجراءات جار، ومع ذلك فقد أحرز تقدم كبير في إصلاح منطقة تضحية سابقة وإعمال حقوق الإنسان للشعب.

74- وفي عام 2019، أصدرت المحكمة العليا في شيلي قراراً قوياً، مستمداً من الحق الدستوري في العيش في بيئة خالية من التلوث، بشأن أزمة تلوث الهواء في منطقة التضحية كوينتيرو – بوشونكافي[98]. ورأت هذه المحكمة أن التنمية الاقتصادية، مثل تلك التي يمثلها إنشاء مجمع فنتاناس الصناعي، حتى عندما تهدف بشكل مشروع إلى تحسين نوعية حياة الناس، بما في ذلك أولئك الذين يعيشون في كوينتيرو وفنتاناس وبوشونكافي، لا يمكنها أن تُنفَّذ من خلال تجاهل أو ترك الحفاظ على البيئة وحمايتها، ولا يمكنها أن تعرِّض تطلعات الأجيال القادمة للخطر[99]. وهذا اعتراف ضمني بأن مناطق التضحية لا يمكن أن تتوافق مع التزامات حقوق الإنسان، حتى لو كانت هناك فوائد اقتصادية مزعومة. وفي قضية أخرى، قضت المحكمة العليا في شيلي بأن الاعتراف القانوني بالحق في بيئة صحية يقتضي من الحكومة مراعاة المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية عند وضع معايير نوعية الهواء[100].

75- وفي عام 2008، قضت المحكمة العليا في الفلبين بأن التدهور البيئي في خليج مانيلا ينتهك الحق في بيئة صحية وأمرت 13 وكالة حكومية باتخاذ إجراءات تصحيحية[101]. وفي عام 2021، أمرت المحكمة العليا في الهند المسؤولين الحكوميين باتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة أزمة تلوث الهواء في نيودلهي، وتحسين نوعية الهواء وحماية حقوق الإنسان. وتؤدي المحكمة الإدارية في تايلند دوراً حيوياً في حماية الحق في بيئة صحية في القضايا التي يرفعها المواطنون والمجتمعات المحلية، حيث أصدرت أوامر في أكثر من 65 قضية تتعلق بحقوق الإنسان المتضررة من التلوث والمواد السامة[102].

76- وفي قضية رفعتها لجنة حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، وجدت المحكمة أن تلوث الهواء والماء الناجم عن سوء إدارة مطمر للنفايات ينتهك الحق الدستوري للسكان المجاورين في بيئة صحية[103]. وأمرت المحكمة حكومة البلدية بوضع خطة عمل في غضون شهر واحد لمعالجة المشكلة، وتقديم تقرير شهري إلى المحكمة بشأن تنفيذ الخطة.

77- وتوضح الحالات السابقة إمكانية استخدام الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة لمنع مناطق التضحية والظلم البيئي وإصلاح هذه المناطق. وكما أقرت المحكمة العليا في المكسيك في الآونة الأخيرة،

(97) *Mendoza, Beatriz Silvia y otros c/ Estado Nacional y otros*, Case No. M.1569.XL, Ruling، 8 تموز/يوليه 2008.

(98) *Francisco Chahuan contra Empresa Nacional de Petróleos*.

(99) المرجع نفسه، الفقرة 34.

(100) UNEP, *Fernando Dougnac y otros*, Case No. 1119-2015, Judgment، 30 أيلول/سبتمبر 2015. انظر أيضاً 2021, *Regulating Air Quality: The First Global Assessment of Air Pollution Legislation* (Nairobi, 2021), p. 52.

(101) *Metropolitan Manila Development Authority and others v. Concerned Residents of Manila Bay*, General Register Nos. 171947-48, Decision، 18 كانون الأول/ديسمبر 2008.

(102) انظر A/HRC/43/53، المرفق الثاني.

(103) High Court of South Africa, *South African Human Rights Commission v. Msunduzi Municipality et al.*, Case No. 8407/2020P, Order، 17 حزيران/يونيه 2021.

فإن المحاكم ملزمة بضمان امتثال السلطات لحقوق الإنسان، مثل الحق في بيئة صحية، حتى يكون لهذه الحقوق الأساسية أثر حقيقي وألا تتحول إلى مجرد مُثُل أو نوايا حسنة[104].

سادساً- الممارسات الجيدة

78- من المشجع رؤية أمثلة على منع حدوث الظلم البيئي في المستقبل ومعالجة الحالات السابقة والحالية من هذا الظلم، بما في ذلك بعض مناطق التضحية. ويُسلَّط الضوء على العشرات من الممارسات الجيدة الإضافية في المرفق الثاني[105].

79- وتشمل المعاهدات العالمية المهمة التي تضع ضوابط بشأن بعض المواد والنفايات السامة اتفاقية بازل، واتفاقية استكهولم، واتفاقية روتردام، واتفاقية ميناماتا. وقد انخفض التعرض للملوثات العضوية الثابتة التي تغطيها اتفاقية استكهولم بشكل كبير في العديد من البلدان بعد اعتماد هذه الاتفاقية. وتشمل المعاهدات الإقليمية المهمة اتفاقية باماكو بشأن حظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة وإدارة تحركها عبر الحدود الأفريقية، واتفاقية آرهوس، واتفاق إسكاسو، واتفاقية التلوث الجوي البعيد المدى عبر الحدود. ويساهم التنفيذ الفعال لهذه المعاهدات في إعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة.

80- وتماشياً مع توصيات منظمة الصحة العالمية، حظر أكثر من 60 دولة جميع استخدامات جميع أنواع الأسبستوس، الذي يسبب ورم المتوسطة وسرطان الرئة وداء الأسبست. وحسب التقديرات، فقد انخفض الاستهلاك العالمي للأسبستوس من حوالي مليونَي طن في عام 2010 إلى 1,4 مليون طن في عام 2016. وللأسف، أخفقت الأطراف في اتفاقية روتردام مراراً وتكراراً في وضع الضوابط اللازمة لمنع الضرر الذي يلحق بصحة الإنسان جراء أسبستوس الكرايسوتيل[106].

81- ولدى الاتحاد الأوروبي إطار تنظيمي قوي نسبياً بشأن المواد السامة، يشمل حوالي 40 صكاً. وفي اللوائح الخاصة بتسجيل المواد الكيميائية وتقييمها والتصريح باستخدامها وتقييده واللوائح الخاصة بتصنيف المواد والمخاليط الكيميائية ووسمها وتغليفها، يجري التعامل مع المواد الخطرة وفق نهج يستند إلى معيار درجة الخطورة[107]. وتشير التقديرات إلى أن اللوائح الأوروبية حالت دون حدوث أكثر من مليون حالة سرطان في العشرين عاماً الماضية[108]. ومع ذلك، يقر الاتحاد الأوروبي بوجوب تعزيز هذا الإطار التنظيمي لحماية صحة الإنسان والبيئة. ونتيجة لذلك، فإنه ينفذ الاتفاق الأوروبي الأخضر لتحقيق اقتصاد دائري، واستراتيجية بعنوان "استراتيجية المواد الكيميائية من أجل الاستدامة: نحو بيئة خالية من السموم". وتهدف هذه السياسات الطموحة إلى تعظيم مساهمة المواد الكيميائية الآمنة في المجتمع مع تحقيق هدف انعدام التلوث وبيئة غير سامة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية[109].

(104) Amparo review No. 610/2019، 22 كانون الثاني/يناير 2020.

(105) ستُتاح المرفقات في https://www.ohchr.org/EN/Issues/Environment/SREnvironment/Pages/AnnualReports.aspx.

(106) A/HRC/48/61، الفقرة 71.

(107) Regulations (EC) No. 1907/2006 and No. 1272/2008.

(108) European Commission, “Chemicals strategy for sustainability: towards a toxic-free environment”, communication، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(109) انظر European Commission, “Pathway to a healthy planet for all – EU Action Plan: towards zero pollution for air, water and soil”, communication، 12 أيار/مايو 2021.

82- ويشمل الاستصلاح المستدام للمواقع الملوثة تنظيف مناطق التضحية والتخفيف من حدة الظلم البيئي[110]. وفي الولايات المتحدة، أدى قانون الاستجابة البيئية الشاملة والتعويض والمسؤولية، ومبادرة التمويل الممتاز لإعادة التنمية، إلى تحويل بعض المواقع الأكثر تلوثاً في البلد (المناجم والمصاهر ومطامر النفايات السابقة) إلى مشاريع سكنية ومناطق ترفيهية ومشاريع للطاقة المتجددة وممتلكات تجارية كمراكز التسوق[111]. وتأذن تشريعات مماثلة في كولومبيا البريطانية، بكندا، لحكومة المقاطعة بتطبيق مبدأ الملوِّث يدفَع من خلال السعي إلى الحصول على مدفوعات لاستصلاح المواقع الملوثة من "الأشخاص المسؤولين" عن التلويث، بمن فيهم المالكون والمُشغلون الحاليون والسابقون للممتلكات والدائنون والأشخاص الذين أنتجوا أو نقلوا المواد التي تسببت في تلوث موقع ما[112].

83- ويمكن أن يسهم إغلاق محطات الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري في تحسينات هائلة في نوعية الهواء وتخفيض انبعاثات الزئبق، والوقاية من الوفيات المبكرة، والحد من حالات أمراض الجهاز التنفسي، وأمراض القلب والأوعية الدموية والسرطان، وتحفيز التقدم في إعمال الحق في بيئة صحية. وقد التزمت أكثر من 40 دولة بإلغاء إنتاج الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري بحلول عام 2030[113]. وتعهد عشرة أعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي بإنهاء الدعم المالي (بما في ذلك اعتمادات التصدير والمعونة المشروطة) لمحطات الطاقة التي تعمل بالفحم الحجري بلا هوادة، اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2021[114].

84- وتساعد الفاو الدول على إلغاء استخدام مبيدات الآفات شديدة الخطورة. وألغت موزامبيق تسجيل 61 مبيداً من هذا القبيل. ووضعت بوتسوانا وتنزانيا وملاوي وزيمبابوي قوائم مختصرة لهذه المبيدات وبدأت في التخلص منها تدريجياً. وحظرت الصين استخدام 23 مبيداً شديد الخطورة. وعقب حظر بنغلاديش وسري لانكا لهذه المبيدات، انخفضت حالات الانتحار ولم تتأثر الإنتاجية الزراعية[115].

85- وهناك حجة اقتصادية مقنعة للقضاء على التلوث والتعرض للمواد السامة. فعلى سبيل المثال، يكلف تلوث الهواء ما بين 330 و940 بليون يورو سنوياً في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أيام العمل الضائعة وتكاليف الرعاية الصحية والخسائر في غلة المحاصيل والأضرار التي تلحق بالمباني[116]، بينما تكلف تدابير تحسين نوعية الهواء ما بين 70 و80 بليون يورو سنوياً حسب التقديرات[117].

سابعاً- الاستنتاجات والتوصيات

86- **ومن الواضح أن النُهج الحالية لإدارة المخاطر التي يطرحها التلوث والمواد السامة هي نهج فاشلة، حيث تؤدي إلى انتهاكات واسعة النطاق للحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وتُظهر الأدلة**

(110) انظر https://www.sustainableremediation.org.

(111) انظر https://www.epa.gov/superfund-redevelopment.

(112) Contaminated Sites Regulation, B.C. Reg. 375/96، 16 كانون الأول/ديسمبر 1996 (بالصيغة المعدلة).

(113) انظر https://poweringpastcoal.org.

(114) انظر البلاغ AL OTH 249/2021 والرد عليه، متاح في https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadPublicCommunicationFile?gId=26751 و https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownLoadFile?gId=36695.

(115) انظر UNEP, *Global Chemicals Outlook II*.

(116) انظر https://ec.europa.eu/governance/impact/ia_carried_out/docs/ia_2013/swd_2013_0531_en.pdf.

(117) انظر https://ec.europa.eu/environment/air/pdf/clean_air_outlook_economic_impact_report.pdf.

المقلقة للغاية – الملايين من الوفيات المبكرة، واعتلال صحة بلايين من الأشخاص، وعيش أشخاص في عذاب مناطق التضحية – إنكاراً نظمياً للكرامة ولحقوق الإنسان. وتقتضي الالتزامات الجوهرية الناشئة عن الحق في بيئة غير سامة اتخاذ إجراءات فورية وطموحة لإزالة السموم من أجساد الناس ومن الكوكب. ويجب على الدول الوقاية من التعرض للمواد السامة عن طريق القضاء على التلوث، وإنهاء استخدام أو إطلاق المواد الخطرة، وإصلاح المجتمعات المحلية الملوَّثة.

87- وإذا أريد أن يكون لوعود خطة التنمية المستدامة لعام 2030 أي معنى حقيقي، يجب إعطاء الأولوية للأشخاص الذين يعيشون في مناطق التضحية، لا تركهم خلف الركب. ويجب أن تكون البيئة الخالية من التلوث وغير السامة أكثر من مجرد شعار بسيط، بل يجب أن تكون الرؤية التي تلهم الحكومات والمؤسسات التجارية والمواطنين لإجراء التغييرات المنهجية والتحويلية المطلوبة من أجل وضع جيل جديد من القوانين البيئية القائمة على الحقوق، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق مستقبل أنظف وأكثر مراعاة للبيئة وأوفر صحة للجميع. ويجب تصحيح الظلم البيئي الذي يحدث حالياً ومنع حدوثه في المستقبل.

88- ومن شأن الأخذ بنهج قائم على حقوق الإنسان لمنع التعرض للتلوث والمواد الكيميائية السامة أن ينقذ ملايين الأرواح كل عام، وأن يُجنِّب بلايين الأشخاص المرض. وستكون تكاليف الوقاية بلايين من الدولارات، لكن الفوائد ستُقاس بالتريليونات. وستؤدي المواد الكيميائية الآمنة دوراً مهماً في الانتقال إلى مستقبل مستدام ومنخفض الكربون وخال من التلوث وإلى اقتصاد دائري. ولدى المجتمع المعرفة والبراعة اللازمتين لإعمال الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، لكن عليه التغلب على المصالح المكتسبة القوية من أجل القيام بذلك.

89- ولكي تفي الدول بالتزاماتها المتعلقة بضمان بيئة غير سامة، ينبغي لها القيام بما يلي:

(أ) إزالة السموم على وجه السرعة من مناطق التضحية ورفع الظلم البيئي:

'1' اتخاذ إجراءات فورية للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان التي تحدث في مناطق التضحية من خلال خفض التلوث بشكل كبير إلى مستويات تفي بالمعايير الدولية، وإغلاق المرافق الملوِّثة، وإصلاح المواقع الملوَّثة، وتوفير العلاج الطبي، ونقل المجتمعات المتأثرة إلى أماكن أخرى عند الضرورة (بموافقتها المستنيرة ومع تقديم التعويض المناسب لها)؛

'2' منع إنشاء مناطق تضحية جديدة وحظر إنشاء مصادر جديدة للتلوث في المناطق التي يعاني فيها السكان المحرومون بالفعل من عبء تلوث غير متناسب، وذلك جزئياً عن طريق تعديل التشريعات المتعلقة بتقييم الأثر البيئي لكي تستلزم النظر في قضايا العدالة البيئية؛

'3' إعداد تقرير وطني عن حالات الظلم البيئي، وعن مناطق التضحية حيثما كان ذلك مناسباً، وتحديثه بانتظام، ومن الأمثل أن تتولى ذلك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان؛

'4' وضع أو تعزيز القوانين والسياسات لتحديد المسؤولية (على أساس مبدأ الملوِّث يدفع) بهدف تنظيف وإصلاح المواقع الملوثة، بما في ذلك المسؤولية بأثر رجعي فيما يخص جميع الأطراف المسؤولة؛

(ب) تعزيز الجهود الوطنية:

'1' إدراج حق واجب الإنفاذ في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة في الدساتير والتشريعات؛

'2' إصلاح القوانين والسياسات البيئية من أجل تهيئة بيئة غير سامة، بدلاً من مجرد الحد من بعض أنواع التلوث وتقييد استخدام بعض المواد السامة؛

'3' تطبيق مبادئ الوقاية والحيطة وعدم التمييز وعدم التراجع ومبدأ الملوِّث يدفع ومصالح الطفل الفضلى؛

'4' حظر إنتاج واستخدام المواد شديدة السمية والقابلة للتراكم بيولوجيا والثابتة (بما في ذلك المواد المسرطنة، والمطفرة، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والسموم المؤثرة على الإنجاب، والسموم المضرة بالجهاز المناعي والسموم العصبية) مع وضع استثناءات محدودة حيثما تكون الاستخدامات ضرورية للمجتمع؛ وإلغاء جميع استخدامات مبيدات الآفات شديدة الخطورة؛ وحظر جميع استخدامات المواد البيرفلوروألكيلية والبوليفلوروألكيلية؛ والتخلص التدريجي من تصنيع وبيع واستخدام الرصاص في الطلاء ولعب الأطفال ومستحضرات التجميل وحُلي تزيين الأزياء والأواني الزجاجية ومعدات الطهي والمواد الاستهلاكية الأخرى؛

'5' وضع أو تعزيز المعايير الوطنية لنوعية الهواء والماء، مع تنفيذ المبادئ التوجيهية لمنظمة الصحة العالمية؛

'6' حظر تصدير المواد السامة المحظورة محلياً؛

'7' إلزام المؤسسات التجارية بتحذير الهيئات التنظيمية والجمهور من الحوادث وحالات انسكاب وإطلاق الملوثات ووجود مواد كيميائية سامة في المنتجات؛

'8' إلزام المؤسسات التجارية بنشر وثائق الضمان أو التأمين الإلزامي بالقدر الكافي لتغطية المسؤوليات المستقبلية المتعلقة بالتلوث والتلويث؛

'9' تعزيز المتطلبات التنظيمية والقدرات المؤسسية لجمع النفايات الصلبة والسائلة والخطرة ومعالجتها وإدارتها، بتمويل يأتي من تنفيذ مبدأ الملوِّث يدفع؛

'10' تنفيذ سياسات للحد من مخاطر الحوادث الكيميائية؛

'11' اتخاذ خطوات للتأهب للكوارث الطبيعية وآثار المناخ التي يمكن أن تؤدي إلى حوادث كيميائية[118]؛

(ج) إعمال الحق في الحصول على المعلومات:

'1' سد الثغرات المعرفية من خلال البحث المستقل، مع التركيز على فهم الآثار الصحية والبيئية للمخاليط الكيميائية؛

'2' تبادل المعارف بشأن التلوث والمواد الكيميائية السامة من خلال منصات يسهل الوصول إليها، مع الاعتراف بأن حقوق الإنسان والصحة العامة وحماية البيئة يجب أن تحظى بالأسبقية على سرية المؤسسات التجارية؛

(118) انظر UNEP, *Global Chemicals Outlook II*.

'3' تنفيذ قوانين وسياسات تتعلق بحق العمال والمجتمع والمواطن في المعرفة، لضمان توفير وتيسير الوصول إلى المعلومات المناسبة والكاملة بشأن أخطار المواد الكيميائية ومخاطرها واحتمال التعرض لها؛

(د) تسريع الانتقال إلى الاقتصاد الدائري:

'1' إلزام المؤسسات التجارية بإعادة تصميم المنتجات حتى يتسنى إصلاحها أو تعديلها أو إعادة استخدامها أو إعادة تدويرها أو تحويلها إلى أسمدة بصورة آمنة؛

'2' استخدام لوائح قائمة على السوق، بما يشمل المسؤولية الممتدة للمنتج، من أجل استيعاب التكاليف الصحية والبيئية للتلوث والتلويث السام، مع إقرار أنه في حال كانت المخاطر الصحية أو البيئية عالية، من الأنسب اللجوء إلى الحظر؛

'3' إعادة توجيه الإعانات المالية بعيداً عن الأنشطة والمنتجات التي تنتج التلوث وتطلق مواد سامة، من أجل دعم المنتجات غير السامة والمستدامة؛

'4' الاستثمار في الابتكار لتحديد البدائل الآمنة، والإسراع في القضاء على أشد المواد الكيميائية خطورة، وتعزيز الكيمياء الخضراء والمستدامة، وتحفيز الإصلاح المستدام؛

(هـ) اتخاذ إجراءات دولية:

'1' دعم قرارات الأمم المتحدة التي تعترف بالحق في بيئة آمنة ونظيفة وصحية ومستدامة؛

'2' التصديق على المعاهدات الدولية، من قبيل اتفاقية بازل واتفاقية روتردام واتفاقية استكهولم واتفاقية مينماتا واتفاقية آرهوس واتفاق إسكاسو، وتنفيذها بالكامل؛

'3' دعم المعاهدات الجديدة بشأن منع التلوث البلاستيكي وبشأن بذل المؤسسات التجارية عبر الوطنية للعناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان؛

'4' فرض ضريبة عالمية على مخزونات الأعلاف الكيميائية لدعم البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل في تنمية قدرتها على القضاء بشكل فعال على التلوث والمواد والنفايات السامة[119]؛

'5' إنشاء هيئة دولية للعلوم والسياسات من أجل تجميع الأدلة المتعلقة بالتلوث والمواد والنفايات السامة، على غرار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات المعني بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية[120]؛

'6' إنشاء سجل عالمي بشأن إطلاق الملوثات ونقلها، أو شبكة منسقة دولياً من السجلات الوطنية.

(119) انظر https://www.ciel.org/wp-content/uploads/2020/09/ipen-ciel-producer-responsibility-vf1_9e-web-en.pdf.

(120) A/HRC/48/61، الفقرة 110؛ و Zhanyun Wang and others, "We need a global science-policy body on chemicals and waste", *Science*, vol. 371, No. 6531 (شباط/فبراير 2021)، pp. 774–776.